الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة السادسة والأربعون
الوثائق الرسمية

اللجنة الأولى
الجلسة ٤٣
المعقودة يوم الثلاثاء
٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١
الساعة ١٥/٤٥
نيويورك

محضر حرفي للجلسة الثالثة والاربعين

الرئيس : السيد مروزفيتش (بولندا)

المحتويات

المناقشة العامة والنظر والبت في مشروعي القرارين المتعلقين ببندي جدول الاعمال المتصلين بالأمن الدولي (تابع)

Distr. GENERAL
A/C.1/46/PV.43
7 January 1992

ARABIC

* هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيّلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها الى : Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza .
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في تصويب مستقل لكل لجنة من اللجان على حدة .

91-61869 ٠٠١٢ن(٩٢)

افتتحت الجلسة الساعة ١٦/١٠

البندان ٦٧ و ٦٨ من جدول الاعمال (تابع)

المناقشة العامة والنظر والبت في مشروعي القرارين المتعلقين ببندي جدول الاعمال المتصلين بالامن الدولي .

السيد تون (ميانمار) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن أحد الاهداف المعترف بها من قبل جميع الامم ، هو تحقيق نظام عادل يمكن الاعتماد عليه للامن الدولي ، وقد استعصى علينا هذا الهدف في العقود الاربعة الاخيرة . أما الآن ، وقد وضعت الحرب الباردة أوزارها وانتهت المنافسة بين الكتلتين العظميين ، أصبحت هناك فرصة لا مثيل لها لصياغة نظام أمني جديد على المستوى العالمي .

وفي هذا المنعطف الهام في التاريخ ، ينبغي لنا أن نسعى إلى إيجاد نظام يتحقق فيه الامن عن طريق المفاوضات وليس عن طريق التخويف والقوة العسكرية ، وينظر فيه إلى الفجوة بين الشمال والجنوب وإلى المظالم الاجتماعية كتهديد حقيقي للسلم والاستقرار في العالم كله ، نظام نسعى فيه إلى تحقيق الامن الجماعي عن طريق حكم القانون وليس اعتمادا على القوة . وكما ذكر الامين العام بحق في تقريره عن أعمال المنظمة في هذا العام :

"إن الحرص على أن تحكم مبادئ ميثاقها [الامم المتحدة] النظام الدولي البازغ ما زال قائما ، تزيد منه التطورات الراهنة جميعا ." (A/46/1 ، الفرع أولا ، الفقرة الثانية)

إن تعزيز السلم والامن الدوليين يستدعي تعزيز الامم المتحدة والالتزام الصارم بالميثاق . فالميثاق ما زال وجيها اليوم كما كان يوم صياغته ، والمبادئ الاساسية المكرسة فيه ما زالت مقبولة لا باعتبارها قواعد للسلوك الدولي بين الدول الاعضاء فقط ، ولكن باعتبارها مبادئ للقانون الدولي تنطبق على جميع الدول .

وفي الوقت الذي نسعى فيه إلى تعزيز السلم والامن الدوليين ، ينبغي أن نذكر أنفسنا بالاحكام الهامة الواردة في الميثاق والتي تتضمن : مبدأ تساوي الدول في

السيادة ؛ والوفاء في حسن نية بالالتزامات التي أخذها الاعضاء على أنفسهم وفقا لهذا الميثاق ؛ والتسوية السلمية للمنازعات الدولية ؛ وعدم استعمال القوة ؛ والامتناع عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد السلامة الاقليمية أو الاستقلال السياسي لاية دولة ؛ وأهم من ذلك كله مبدأ عدم التدخل في شؤون الدول الاخرى .

ويجب أن نضيف إلى هذه الاحكام التعاهدية الملزمة ، مبادئ التعايش السلمي التي أعلنت في مؤتمر باندونغ في عام ١٩٥٥ ، وإعلانات حركة بلدان عدم الانحياز والمنظمات الاقليمية ، والقرارات المتتالية للجمعية العامة للامم المتحدة وبصفة خاصة إعلان ١٩٦٥ بشأن التدخل ، وإعلان ١٩٧٠ بشأن علاقات الصداقة ، وإعلان ١٩٧٠ بشأن تعزيز الامن الدولي . إن هذه الإعلانات تحظر استخدام القسر الاقتصادي أو السياسي أو أي نوع آخر من أنواع القسر لسلب حق أي دولة في ممارسة حقوقها السيادية .

في ضوء تلك الخلفية ينظر وفدي بقلق إلى إجراءات ومواقف معينة تستند إلى دعاوى أخلاقية ، يمكن أن تقوّض المبادئ الاساسية للميثاق . ولقد ذكر سعادة السيد يو اوهن غياو رئيس وفدي ووزير خارجية بلادي ، الجمعية العامة في بيانه بتاريخ ٤ تشرين الاول/اكتوبر بما يأتي :

"من بين التطورات التي تبعث على القلق الشديد ، وخاصة بين الصغار والضعفاء ، مواقف تستند إلى دعاوى أخلاقية ولكنها تخفي في الحقيقة محاولات تستهدف تغيير مفهوم ظل له احترامه على مر العصور ، هو مفهوم السيادة ، وتقويض مبادئ أساسية في الميثاق مثل مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى ، ومبدأ احترام السلامة الاقليمية والاستقلال السياسي للدول ، ومبدأ المساواة في السيادة بين الدول ." (A/46/PV.22 ، ص ٢٦ و ٢٧)

ومن المؤسف أن هذه المحاولات تزداد وضوحا في مجال حقوق الإنسان على الرغم من تحذير الامين العام بانه :

"ينبغي توخي الحد الاقصى من الحذر لئلا يصبح الدفاع عن حقوق الإنسان منبرا للتعدي على الاختصاص المحلي الاساسي للدول وتقويض سيادتها ، فليس ثمة

ما هو أكثر مدعاة للفوضى من إساءة استعمال هذا المبدأ ." (A/46/1 ، الفرع سادسا ، الفقرة التاسعة)

هناك حاجة اليوم لضمان العدالة والانصاف . ولا يمكن ، ولا ينبغي الدفاع عن حقوق الانسان في مكان وتجاهلها في مكان آخر . كذلك ينبغي ألاّ يكون التركيز على حقوق الإنسان قاصرا على الحقوق السياسية والمدنية . فتعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أمر يستحق النظر فيه أيضا . والواقع أن أبسط حقوق الإنسان وأكثرها إلحاحاً ، والتي تستحق التعزيز في العالم النامي هو الحق في الحياة والتنمية .

إن ميانمار تولي أهمية قصوى لحق جميع الامم في أن تختار بحرية نظمها السياسية والاقتصادية ، وهي النظم التي تلائم ظروفها الخاصة ، وتعتقد اعتقادا راسخا أنه مما يخدم قضية السلم والامن أن تحترم جميع الامم هذا الحق .

إن أي دراسة لبرنامج يرمي إلى إزالة الاخطار التي تهدد السلم والامن الدوليين يجب أن تأخذ في الاعتبار ضرورة اقتلاع جذور عدم الاستقرار - الجوع والجهل والفقر وعدم المساواة الاجتماعية وتردي البيئة . فلم يعد هناك مكان في النظام العالمي المقبل ، لوجود فوارق كبيرة في مستويات المعيشة بين الامم وداخلها . إن عملية نزع السلاح التي ننادي بها في هذه اللجنة وفي محافل نزع السلاح الاخرى يمكن في نهاية المطاف أن توفر موارد ضخمة تصرف الآن على التسلح ، لرفع مستويات المعيشة في جميع الدول ، وبصفة خاصة في البلدان النامية ، حيث يرتبط الامل في السلم ارتباطا وثيقا بالكفاح في سبيل تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي .

إن التحولات الجذرية التي تجرى الآن توفر للبشرية فرصة لإقامة نظام عادل يمكن الاعتماد عليه لتحقيق السلم والامن الدوليين للجميع ، نظام يقوم على المبدأين التوأمين المتمثلين في حكم القانون والعدالة . إن التحديات التي يواجهها المجتمع الدولي لا تزال هائلة وهناك حاجة إلى مزيد من التعاون والتوفيق ، ولكن المطلوب لتحقيق نظام يعتمد عليه للسلم والامن الدوليين لن يكون أقل من ذلك .

السيد سوفانافونغ (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بما أن هذه هي المرة الأولى التي أتكلم فيها في اللجنة الأولى ، اسمحوا لي أن أهنئكم ، سيدي ، على انتخابكم بالإجماع ، وعلى بيانكم الاستهلالي بشأن البند المدرج على جدول أعمالنا والمتعلق بالأمن الدولي . اسمحوا لي أيضا أن أتوجه بالتهاني لسائر أعضاء المكتب على انتخابهم . وأودّ هنا أن أنتهز الفرصة للتعبير عن امتناننا لوكيل الأمين العام للشؤون السياسية وشؤون مجلس الأمن السيد سافرونتشوك على إسهامه البناء في عمل اللجنة الأولى .

لقد شهد الوضع العالمي على مر العام الماضي بعض التغيرات ، فبدأت حقبة جديدة من السلم والتعاون كما قلت تدريجيا مخاطر المواجهة النووية . وفي تموز/يوليه ١٩٩١ أبرم الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة معاهدة لخفض الأسلحة الاستراتيجية . ومؤخرا جدا أيضا ، ومن خلال مبادرة الرئيس جورج بوش رئيس الولايات المتحدة ، والتي بادله بمثلها الرئيس ميخائيل غورباتشوف رئيس الاتحاد السوفياتي ، ظهرت إمكانية إزالة الأسلحة النووية التكتيكية ، وإلغاء بعض البرامج العسكرية النووية للبلدين . والحقيقة المتمثلة في ظهور هذا الوضع الجديد قد جعلت عالمنا أكثر من ذي قبل في مأمن من خطر التهديد بالحرب .

وعلى الرغم من أن الوضع العالمي قد تغير على نحو إيجابي ، فإن العديد من النزاعات والتوترات لا تزال في منأى عن الحل في بقاع شتى من العالم ، وقد تُفجَّر الحرب في أية لحظة . إن التحديث المتواصل للأسلحة ، بما في ذلك إجراء التجارب على الأسلحة النووية ، ما فتئ يشكل تهديدا للبشرية جمعاء . ولا تزال هناك أيضا عوامل عديدة أخرى تبعث على عدم الاستقرار ، وقد تهدد بشكل خطير أمن الشعوب كالفقر والجوع وسوء التغذية والمرض والأمية ، والفوارق المتزايدة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية .

ومن هنا فإن الحاجة إلى إقامة نظام سياسي واقتصادي جديد يكون عادلا ومعقولا بحق تكتسب أهمية قصوى ، وللمجتمع الدولي دوره الذي ينبغي أن يضطلع به في معالجة هذا الشاغل الطاغي ، وذلك لكفالة وجود أساس صلب لنمط عالمي جديد للسلم والأمن .

(السيد سوفانافونغ ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية)

وفي هذا الصدد ، فإن وفد بلادي يؤيد تأييدا تاما ملاحظات الأمين العام التي وردت في تقريره السنوي لعام ١٩٩١ عن أعمال المنظمة حيث يقول :

"... لا يمكن أن يغض المرء الطرف عن اختلالات التوازن وعدم التناسق القائمة في داخل المناطق الإقليمية والتي تسبب توترات متكررة وشعورا بعدم الأمن ." (A/46/1 ، الفرع سابعا)

وفي منطقة آسيا والمحيط الهادئ فإن المشاكل والنزاعات التي تتسم بالتوتر قد خفت حدتها . كما أن انضمام جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية وجمهورية كوريا للأمم المتحدة يشكل خطوة هامة أخرى نحو تحقيق السلم والأمن في شبه الجزيرة الكورية وإعادة توحيد البلاد بالوسائل السلمية .

إن جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية تؤيد مبادرة النقاط الخمس التي تقدم بها الأمين العام ، والتي تستهدف تسوية النزاع في أفغانستان بالطرق السلمية .

وفيما يتعلق بالوضع في كمبوديا ، نرحب بالتوقيع على اتفاق باريس للسلام ، الذي سيجعل من كمبوديا دولة مستقلة ذات سيادة ومسالمة ومحايدة وغير منحازة ، تتمتع بعلاقات طيبة مع جميع البلدان ، ولا سيما مع الجيران الأقربين .

إن جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية تولي أهمية كبرى لأمن واستقرار وسلام المنطقة وتنميتها . وفي هذا الصدد ، نؤيد جميع الجهود الرامية إلى تعزيز تدابير بناء الثقة على المستويين الاقليمي ودون الاقليمي بغية تخفيف التوترات وتقوية التعاون السلمي والصداقة بين الأمم . ونحن نرى أنه يجب على الدول الأعضاء في منظمتنا أن تتعاون مع بعضها البعض على أساس مبادئ الاحترام المتبادل لسيادة كل دولة وسلامتها الاقليمية ؛ وعدم الاعتداء ، وعدم تدخل أي دولة في الشؤون الداخلية للدول الأخرى ، والمساواة ، والمنفعة المتبادلة ، وفقا لميثاق الأمم المتحدة .

وعلى الأمم المتحدة اليوم أن تقوم بدور أكثر أهمية من أي وقت مضى . إننا نتوقع أن نرى مزيدا من التعزيز لدور الأمم المتحدة لكي تضمن مصالح جميع البلدان وتنصفها على حد سواء . إن جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، إلى جانب جميع الدول

الاعضاء الاخرى ، على استعداد للمساهمة في تعزيز دور الامم المتحدة في صيانة السلم والامن العالميين .

السيد غزال (تونس) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : إن وفد بلادي ، الذي كان له شرف تهنئتكم خلال المناقشة العامة المتعلقة بجميع مسائل نزع السلاح ، على انتخابكم بالإجماع لرئاسة لجنتنا ، يودّ أن ينتهز هذه الفرصة اليوم ليعرب عن مبلغ رضاه عن الطريقة الرائعة التي أدرتم بها عمل لجنتنا ، والتي انعكست في الإجماع الواسع الذي ظهر تحت قيادتكم بشأن عدد كبير من المسائل التي جرت مناقشتها هنا .

إن العلاقة بين الامن ونزع السلاح لم تعد مسألة نظرية . وفي الواقع ، وفي عالم يزداد تكافلا باطراد ، فإن نزع السلاح ، الذي يساعد على صيانة الامن بالمعنى العسكري ، لم يعد اليوم العامل الاوحد في إقرار الامن ، ولا عاد يشكل ضمانة عالمية للسلم . فإذا تركنا هذا جانبا ، نرى أن بقاء الإنسانية مهدد أيضا بأخطار أخرى غير عسكرية كالتخلف والنمو الاقتصادي السلبي ، والمجاعات ، وأزمة الديون الخارجية ، وتدهور البيئة ، وجوانب أخرى عديدة ومثيرة للجزع بنفس القدر .

لقد أبرزت المناقشة العامة لجميع مسائل نزع السلاح الاقتناع الذي تُجمع عليه جميع الوفود هنا بأن مفهوم الامن هو اليوم مفهوم عالمي لا يشمل الجوانب العسكرية والسياسية فحسب ، بل يشمل أيضا الجوانب الاقتصادية والانسانية والاجتماعية .

وفي الوقت ذاته لا ندري حتى الآن ، في نهاية القرن العشرين ، ما إذا كـ تحدي نزع السلاح العام والكامل بجميع أشكاله ومظاهره قد تمت مواجهته بل إن الطري لا يزال أمامنا طويلا قبل أن يمكن تحقيق هذا الهدف . ولكن من الناحية الاخرى يج علينا ألا نستخف بقيمة التقدم العظيم الذي أحرز مؤخرا في هذا المجال ، بما في ذل التوقيع في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي في باريس على معاهدة القوات المسلح التقليدية في أوروبا والتوقيع في تموز/يوليه ١٩٩٠ في موسكو على الاتفاق المبدئ بشأن معاهدة خفض الاسلحة الاستراتيجية ، وكذلك التصريحات الهامة للرئيس جورج ب والرئيس ميخائيل غورباتشوف حول خفض وإزالة بضعة أنواع من الاسلحة الاستراتيجي والتكتيكية .

وقد انضم وفدي الى جميع الوفود الاخرى التي أعربت عن ارتياحها إزاء التق المحرز وناشدت جميع الدول العسكرية الاخرى في العالم أن تنضم الى المبادر الامريكية السوفياتية حتى يتخذ تقدمنا في مجال نزع السلاح وعائداته شكلا أكثر تحدي ويؤثر على المجالات الاخرى من النشاط البشري .

وفي ضوء هذه التطورات الرائعة ، لا يسعنا إلا أن نكرر أن الدول العسكري الكبرى يجب أن تدرس دراسة أكثر تعمقا العنصر العسكري للأمن الدولي ، بالنظر ال مسؤولية هذه الدول في هذا المجال وفي صيانة السلم والأمن الدوليين . وإنه يتعي عليها أن تضاعف جهودها في أسرع وقت ممكن لإزالة جميع العقبات الماثلة أمام نـ السلاح العام والكامل .

ولهذا من المهم على وجه الخصوص اليوم أن نفهم الطبيعة المعقدة المزدوج للأمن . وهذا لا يظهر من مجرد غياب الحرب ولكن أيضا وقبل كل شيء من وجود التأكيد الجادة والايجابية بعدم اللجوء الى استخدام القوة وتهيئة الظروف الشاملة المفضي الى التنمية السلمية .

إن التصرف بطريقة لا تظل البشرية بها بعد الآن رهينة للترسانات العسكري وتشجيع التنمية السلمية لجميع الدول جانبان مرتبطان ارتباطا وثيقا للأمن الدولي ؛

الذي تقع المسؤولية الرئيسية عن كفالته على عاتق الدول العسكرية الكبرى ، حيث أن عائدات السلم لا يمكن أن تتدفق آليا من مبادرات نزع السلاح المتقطعة ، بل يجب أيضا دعمها بعمل مواز متواصل ، بل وتشكل أولوية عاجلة في الحالة الدولية الراهنة .

وبلدي تونس ، وهو بلد محب للسلم ، ويكرس موارده لرفاه مواطنيه ، سيظل ثابتا في تفانيه من أجل المبادئ العظيمة التي تحكم هذه المنظمة ، ملتمسا السلم والتفاهم والوئام . وتمشيا مع هذا الموقف المسالم الذي اختارته تونس فقد شاركت في عمليات الامم المتحدة لصون السلم منذ عام ١٩٦٠ في الكونغو ، كينشاسا ، وحتى وقتنا الحالي في كمبوديا .

وبنفس الروح ، يؤيد بلدي تأييدا مطلقا إنشاء مناطق خالية من الاسلحة النووية ومناطق خالية من جميع أنواع أسلحة التدمير الشامل ، ويقف موقفا إيجابيا من جميع المبادرات أو التدابير ، وعلى جميع المستويات ، الهادفة الى خفض حدة التوترات الاقليمية والدولية ؛ ويدعو الى حل جميع الأزمات والصراعات بالوسائل السلمية .

وبالنظر الى البعد العربي والبعد الافريقي والبعد المتوسطي التي تعيش تونس في ظلها ، فإن بلدي على اقتناع راسخ أنه بالاضافة الى ضرورة اتخاذ مبادرات نزع السلاح في منطقتنا والتشجيع على القيام بها ، من الاهمية القصوى أيضا حسم الصراعات التي ما برحت منذ عقود تقحم المنطقة في جو التوتر ، مهددة السلم والامن الدولي بضع مرات في مسار تاريخ المنطقة المضطرب .

ويحدونا وطيد الأمل في أن مؤتمر مدريد للسلام الذي شاركت فيه تونس بصفة المراقب ، من خلال الامين العام لاتحاد المغرب العربي ، سينتهي دونما إبطاء إلى حل عادل ودائم للقضية الفلسطينية ، حتى يتمكن الشعب الفلسطيني في النهاية من استعادة حقوقه المشروعة في ظل مبادئ القانون الدولي ، وحتى يمكن أن يعيش لبنان في سلام ، وأن تستعيد الجمهورية العربية السورية سيادتها على منطقة الجولان . وعند الوفاء بهذه الشروط وتحقيق هذه الاهداف سيمكن لشعوب المنطقة أن تعيش في سلم وتناغم وتفاهم على أساس عادل ومنصف .

إن الأمن الاقليمي يرتبط ارتباطا وثيقا بالسلم العالمي . وينبغي أن يجعل هذا الارتباط جميع الدول ، كبيرها وصغيرها ، تتحمل مسؤولية أكبر عن مستقبل عالمنا الذي أصبح التكافل فيه حجر الزاوية في العلاقات الدولية وسمة من سمات النظام العالمي الذي نتطلع اليه جميعا .

وبسبب هذا الاقتناع ، مهما أكد وفدي على فكرة أن منطقة البحر الأبيض المتوسط لا تزال ، مع غيرها من المناطق في العالم ، من مفاتيح الأمن الدولي ، فلن يكون مبالغا في هذا التأكيد . فهذا البحر شبه المغلق ، الحوض الذي يربط افريقيا وأوروبا والشرق الأوسط ، قد شهد في العديد من آلاف السنين من تاريخه ، مولد ونشوء حضارات عظيمة وأصبح تراثا لكل واحد منّا .

إن مستقبل منطقة البحر الأبيض المتوسط وآفاق جعلها بحيرة سلام وتفاهم وتعاون قد كانت دوما جانبا من جوانب تطلعات بلدي الحضارية وسياستها السلمية . وهذا المبدأ التوجيهي السياسي قد حدا بتونس والبلدان الاخرى في اتحاد المغرب العربي الى إجراء حوار إيجابي ومثمر مع البلدان الأوروبية الواقعة على الشواطئ الشمالية من البحر الأبيض المتوسط ، بغية توفير قد أكبر من الأمن لهذه البحيرة وجعلها قاسما مشتركا للتطلعات السلمية لبلدان شاطئيها الشمالي والجنوبي على حد سواء .

ها نحن اليوم نحاول من خلال الدينامية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والانسانية التي برزت فيما بين البلدان الواقعة على شاطئ البحر الأبيض المتوسط ، ومن خلال التقدم المحرز حتى الآن ، أن نوضح الإمكانيات الهائلة للأمن والتعاون الاقتصادي والثقافي على المستوى الاقليمي التي يمكن كسبها من الإزالة التدريجية للتباينات الاقتصادية والانمائية فيما بين شعوب منطقة البحر الأبيض المتوسط .

وبهذه الرغبة في تحقيق هذا المصير المشترك تستعد تونس لان تستضيف في بداية عام ١٩٩٢ اجتماع قمة بلدان اتحاد المغرب العربي وبلدان الشاطئ الشمالي للبحر الأبيض

المتوسط . ونعتقد اعتقادا راسخا أن هذا الاجتماع سيلبي تطلعات البلدان المعنية وبذلك يشكل خطوة أخرى في عملية إقرار السلم العالمي .

ومع نهاية الحرب الباردة والمواجهة ، لا يمكن إلا بالأعمال التي يضطلع بها بروح الاتفاق البناءة كفالة أن يكون نظام السلم والأمن والتعاون المنشأ بموجب ميثاق الأمم المتحدة فعالا في الحيلولة دون العودة الى المواجهة وكفالة أن تتسم العقود القليلة المقبلة بأسلوب جديد للتحرك بالحضارة قدما ككل موحد بالتقريب بين أنبل إنجازات البشرية .

إننا نعلم أن الطريق المؤدي الى تحقيق هذه الاهداف طريق طويل ، ولكن من المشجع أن نلاحظ أن الحوار أتاح لنا بالفعل أن نحدد عددا من العناصر المشتركة والمترابطة في أي مفهوم عالمي للامن . وتتضمن هذه العناصر بشكل خاص تجريد الفكر والسلوك من الروح العسكرية ، واضفاء الطابع الانساني على العلاقات الدولية ، وتوسيع نطاق مكاسب السلم لتعود بالفائدة على جميع البلدان والبشر .

وبهذه الطريقة وحدها يمكننا أن نضمن ألا تقع الانسانية بعد الآن رهينة للترسانات العسكرية بل أن تكون غاية لجميع الاجراءات الرامية الى النهوض بالسلم في جميع أرجاء العالم .

السيد بايف (بلغاريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : نشهد اليوم احياء عاما للايمان والثقة بقدرة الامم المتحدة على إيجاد الحلول للتحديات التي تواجهها الانسانية . وتعلق بشكل خاص آمال كبيرة على قدرتها على حماية السلم والامن الدوليين . وتتاح للشعوب فرصة فريدة لإقامة نظام عالمي جديد يستند الى الامن العالمي والتعاون الواسع بين الدول ، وسيادة القانون ، واحترام حقوق الانسان والحريات الاساسية ، وتحديد الاسلحة تحديدا فعالا ، وتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية على نحو دينامي . والمنظمة العالمية مقدر لها أن تقوم بدور هام بوصفها جهازا فريدا متعدد الامكانات ومركزا لتنسيق مصالح الدول وإجراءاتها في هذا الاتجاه . وأن الخبرة المكتسبة خلال فترة الحرب الباردة تبين على نحو مقنع أن استخدام العوامل التي يغلب عليها الطابع العسكري في السعي الى ضمان الامن تؤدي لا محالة الى سباق تسلح خطير للغاية ، والى تشويه للاولويات والى تجاهل للحاجة الى إيجاد حلول لعدد من المشاكل العالمية القابلة للتفجر ، وفي النهاية الى مستوى أدنى من الامن .

ويمكننا أن نرى أن أول تطور للنظام السياسي العالمي الجديد في المنجزات التي أحرزها المجتمع الدولي في تسوية مسألتي ناميبيا وكمبوديا بالوسائل السلمية ، وفي التقدم الكبير المحرز نحو تسوية الصراعات في أفغانستان وأمريكا الوسطى والصحراء الغربية ، وفي البوادر المشجعة بالنسبة لمسألة قبرص . وكما تقترن هذه

المنجزات بآمال النهوض بعملية السلام في الشرق الأوسط . واننا نتمنى صادقين كل النجاح للمحادثات الثنائية القادمة بين الاطراف المعنية .

إن بلغاريا الديمقراطية الجديدة ملتزمة التزاما كاملا بهذه العمليات الايجابية ، وهي على استعداد للمشاركة فيها كعضو أصيل . فقد أدت الانتخابات الحرة والحقيقية التي أجريت في الشهر الماضي في بلادي الى تشكيل أول حكومة خالية من المشاركة الشيوعية منذ ٤٥ عاما ، وهي حكومة اتحاد القوى الديمقراطية . وتتطلع بلادي الآن الى المستقبل ، فقد نبذت بشكل قاطع ماضيها الشمولي وسارت بلا رجعة في طريق التغييرات الديمقراطية الجذرية ، والاصلاح الاقتصادي السريع وفقا لأسس الأسواق الحرة ، والالتزام الصارم بالمعايير الدولية السامية لحقوق الانسان ، والاصلاح الجذري لقواتها المسلحة . وبنهاية عام ١٩٩٤ ، ستخفض بلغاريا قواتها المسلحة حسب الحصص التي حددتها وثيقة فيينا .

وعلى الرغم من التغييرات الايجابية عموما في العالم التي نعلق عليها آمالنا من أجل المستقبل ، لا تزال هناك تهديدات للسلم والامن قديمة وخطيرة ، بينما تظهر باستمرار تهديدات جديدة ، وهي الصراعات القومية والاثنية والدينية ، والانتهاكات الواسعة لحقوق الانسان ، والبؤس الاقتصادي والاجتماعي ، والكوارث البيئية . وليس هناك في عالم اليوم المترابط أي ضمان ضد الاثر السلبي لهذه العوامل . ولا شك أن في ذلك باعثا لقلقنا .

وأرى أن من واجبي أن أعرب هنا عن مشاعر القلق العميق إزاء الصراع الدائر في يوغوسلافيا المجاورة ، الذي يتخذ أبعادا متزايدة الخطورة . لقد دعت بلغاريا مرارا الى إيجاد تسوية سلمية للأزمة ؛ والى اعتراف بحق تقرير المصير لجميع الأطراف المعنية عن طريق الحوار والمفاوضات السلمية . ونحن نعارض بشدة أن يعاد بصورة انفرادية رسم الحدود الراهنة باستخدام القوة .

وتؤيد بلغاريا جهود المجتمع الدولي لإيجاد حلول للأزمة في يوغوسلافيا . ونحن

نتابع باهتمام خاص الجهود الجدية والنشطة التي تبذلها المجموعة الاوروبية في هذا الاتجاه ، والتي للاسف لم يحالفها النجاح حتى الآن .

ونرحب بمشاركة مجلس الامن سعيا الى إيجاد حل للازمة . أن بلغاريا على استعداد للمساهمة بنصيبها ، بما في ذلك إتاحة ما قد يلزم من تسهيلات الاتصالات والمرافق الادارية وغيرها للمراقبين من المجموعات الاوروبية في أراضي بلغاريا على طول حدودها مع يوغوسلافيا . وإن وجود هؤلاء المراقبين سيدلل مرة أخرى على صدق نوايانا الحسنة تجاه جارنا الغربي وسيمنع سوء التفاهم والمعلومات المزيفة .

إن إحدى الاولويات الاساسية في السياسة الخارجية الجديدة لبلغاريا تتمثل في الحصول على الضمانات الكافية لامنها الوطني وسيادتها واستقلالها . وفي هذا الاطار يولي وفد بلادي اهتماما خاصا للمناقشة الخاصة بالبند ٦٨ من جدول الاعمال .

إننا نعلق ، تمشيا مع الفصل الثامن من الميثاق ، أهمية قصوى على تعزيز الامن على الصعيدين الاقليمي ودون الاقليمي . وفيما يتعلق بمنطقة البلقان ، أود أن أشير الى التقرير السنوي للامين العام عن أعمال المنظمة الصادر عن هذا العام الذي يذكر فيه أنه :

"لا يمكن أن يغض المرء الطرف عن اختلالات التوازن وعدم التناسق القائمة في داخل المناطق الاقليمية والتي تسبب توترات متكررة وشعورا بعدم الامن " (A/46/1 ، الجزء سابعا)

وهذا الرأي يتفق تماما مع الإدراك الشائع لعدم استقرار التوازنات في منطقة البلقان ، وللمصلحة العامة في الحفاظ عليها ، فهناك كميات كبيرة من الاسلحة المتراكمة ، ولا سيما في الشريط الواقع بين البلدان الاعضاء في معاهدة وارسو والبلدان الاعضاء في منظمة حلف شمال الاطلسي . وهذه المفارقة التاريخية تتناقض تناقضا جذريا مع العمليات الجديدة في أوروبا . وتحتاج منطقة البلقان الى نهج جديد لمعالجة هذه المشاكل .

لقد أعلن رئيس الدولة في بلغاريا مؤخرا استعداد بلاده لاقتراح بدء حوار سياسي ثلاثي مع اليونان وتركيا على المستوى اللائق لإرساء الاسس لمشاورات بناءة مقبلة . فمثل هذه المشاورات إذا جرت على أساس دائم لن تساعد فحسب على توضيح المشاكل القائمة والتغلب على مخلفات الماضي بل يمكن أن تساعد كذلك على رسم خطوط عامة لقرارات تتخذ في مجال الامن والاستقرار الاقليميين .

وتعتمد بلغاريا أيضا في أمنها على المعاهدة الثنائية للصداقة والتعاون الشامل التي جرى بالفعل توقيعها ، أو التي ينتظر توقيعها ، مع عدد من الدول التي لها مصالح مشابهة أو متطابقة . وبما أن بلادي مجاورة للبحر الابيض المتوسط ، فإننا نقدر أهمية بناء الامن في هذه المنطقة من أجل أمن العالم بأكمله ، ونعرب عن تأييدنا لجهود جميع الدول المعنية وتعاوننا البناء معها .

وتتطلع بلغاريا الى اندماجها في الهياكل الاوروبية ، أي التوقيع المرتقب لاتفاقية الارتباط مع المجموعات الاوروبية وقبولها كعضو كامل في مجلس أوروبا . وإننا نتوقع أن يفتح ذلك الفرص لقيام تعاون أوسع في المجالين السياسي والاقتصادي وغيرهما من المجالات ، بما في ذلك التعاون بشأن الجوانب المختلفة للامن . ونعلق في هذا السياق أهمية كبيرة على تشجيع تعاوننا مع الاتحاد الاوروبي الغربي .

وانطلاقا من رغبتنا في الاسهام بنشاط في الجهود الرامية الى تعزيز الامن ، تزمع بلغاريا أن تستضيف في العام المقبل مؤتمرا دوليا واسع التمثيل حول مسائل الامن الاقليمي في أوروبا .

ونحن نرى مصلحتنا الوطنية الكامنة في إنشاء حيز أوروبي - أطلسي مترابط قائم على القيم الديمقراطية المعترف بها عالميا ، يتيح الاستفادة بشكل أفضل من الامكانية الايجابية لعملية مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا في إزالة التهديدات والتحديات التي يتعرض لها الاستقرار في أوروبا حاليا . إن منع الصراعات والتحكم بالازمات مهمتان أساسيتنا ينبغي السعي الى حسمهما بنشاط وفعالية أكبر في إطار المؤسسات والهياكل والاليات الجديدة في المسيرة الاوروبية .

وإن بلغاريا تعتبر منظمة حلف شمال الاطلسي عنصرا رئيسيا يوفر الضمانات لأمنها . وكما ذكر رئيس بلغاريا ، السيد زيليو زيليف ، في خطابه الذي ألقاه مؤخرا في مجلس منظمة حلف شمال الاطلسي ،

"إن القرارات التي صدرت [عن منظمة حلف شمال الاطلسي] في روما لها أهمية قصوى مستقبلا لا بالنسبة لمنظمة حلف شمال الاطلسي فحسب بل لكامل هيكل الامن الاوروبي . وتشكل هذه القرارات دليلا إيجابيا على أن منظمة حلف شمال الاطلسي ستواصل الوفاء بدورها بوصفها ضامنا للامن وركنا للاستقرار في المجموعة الاوروبية ـ الاطلسية البازغة .

حقا ، إن إعلان روما الصادر عن منظمة حلف شمال الاطلسي في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر يسجل خطوة رئيسية أخرى في هذا الاتجاه ، بالإضافة إلى كونه إسهاما حاسما في إقامة نظام سلام أوروبي جديد . وهو يكمل الصلة القائمة عبر الاطلسي بين ديمقراطيات أوروبا وديمقراطيات أمريكا الشمالية من خلال "بعد شرقي" جديد لعلاقات جديدة نوعيا في شراكة مع الديمقراطيات الجديدة في أوروبا الوسطى والشرقية . وستمكن المشاورات التي تجري الآن في شكل اجتماعات دورية بين وزراء خارجية وسفراء الديمقراطيات الأوروبية الجديدة ومجلس شمال الاطلسي من الإدراج المبكر ، في عملية صنع القرار ، لقضايا الأمن والاستقرار في الاجزاء الشرقية من القارة .

إن المناخ الدولي الجديد يوفر للأمم المتحدة فرصا مواتية للعمل كآلية فعالة من أجل صيانة السلم والأمن الدوليين ، وفقا لما توخاه مؤسسو المنظمة . ونحن نولي أهمية كبرى لقدرة مجلس الأمن على أداء واجباته بفاعلية في هذا المجال الحيوي . وفي نفس الوقت ، نؤكد على أن قرارات المجلس يجب أن تحترم احتراما صارما . إن العمل المنسق الذي تضطلع به المنظمة العالمية ، فيما يتصل بأزمة الخليج الفارسي ، ومن خلال دورها المتزايد في تسوية الصراعات الإقليمية ، أثبت بالدليل القاطع قدرتها الكبيرة في هذا الميدان .

وفي نفس الوقت ، ونتيجة للآثار الإنسانية والبيئية المترتبة على حرب الخليج ، يتعين على المجتمع الدولي أن يكرس في المستقبل مزيدا من الاهتمام للاستفادة على نحو أكمل من إمكانيات الدبلوماسية الوقائية في التحديد المبكر للأزمات المحتملة وتفاديها .

واليوم ، يصبح تكافل الدول والمناطق أكثر وضوحا مع مرور الوقت ، كما أن بعض التهديدات الموجهة للأمن والتي ظلت كامنة لفترة طويلة أصبحت ملموسة بشكل متزايد . ولهذا ، من اللازم اتخاذ إجراء حاسم وأكثر حزما وتصميما لوقفها . وفي هذا المقام ، هناك عامل يثير الانزعاج بصفة خاصة ، وهو الانتشار غير المحكوم للتكنولوجيا الرفيعة ، الذي قد يؤدي إلى حصول أنظمة عدوانية وغير مسؤولة على

أسلحة التدمير الشامل ، بالإضافة إلى أنظمة إيصالها ، أو إلى تكديس الأسلحة التقليدية الحديثة بكميات تسبب عدم الاستقرار - كميات تزيد كثيرا على احتياجات الدولة المشروعة للدفاع عن النفس . وتعتبر هذه الميول مزعجة بصفة خاصة عندما تكتشف في مناطق مشحونة بالتوتر واحتمالات الصراع .

ويعتبر التشجيع الشامل والتعزيز الكامل ، للوضوح والثقة والاستقرار في جميع جوانب الأمن ، تحت إشراف الأمم المتحدة ، وسيلة هامة لكبح هذه الميول المزعجة . ولتحقيق هذه الاهداف ، تؤيد بلغاريا بالكامل العملية ، وستشارك في هذه العملية . التي بدأت في هذه الدورة - من أجل إنشاء آلية مناسبة لجمع وتسجيل البيانات ذات الصلة .

ومن الواضح أن بناء نظام سياسي عالمي جديد للأمن والتعاون العالميين فيما بين الدول ، سيكون عملية طويلة ومرحلية ، ستلعب فيها الامم المتحدة دورا رائدا . وفي هذا المقام ، ستحتل اللجنة الأولى مكانا بارزا دون شك . وتقف بلغاريا على أهبة الاستعداد لبذل كل ما في وسعها للإسهام في إنجاح هذه المهمة النبيلة .

السيد كاميليري (مالطة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد أدخل انتهاء حقبة الموجهة بين الدولتين العظميين عناصر جديدة وهامة في المناقشة الخاصة بالأمن الدولي . وكان زوال قيود الاعتبارات الاستراتيجية العالمية ، سببا في إثارة عدد من المنافسات السياسية والعرقية والقومية ، أو في عودة ظهورها ، لتتحدى وتهدد السلم والاستقرار الاقليميين والدوليين . وفي نفس الوقت ، أطلت مشاكل إقليمية مؤمنة برؤوسها ، بكثافة زادت حدتها وضوحا وتركيزا .

وعلى الجانب الإيجابي ، بدأ المجتمع الدولي يبدي وحدة مشجعة في المقصد واستعدادا للتصرف بروح جماعية ، سواء على الصعيد الإقليمي أو العالمي ، في السعي من أجل إيجاد حلول للمشاكل التي تهدد السلم والأمن .

كان الكثيرون ينظرون إلى الصراع في الخليج باعتباره مظهرا مبكرا ومأساويا للتحديات ، وكذلك الفرص ، الموجودة في النظام العالمي الجديد . بيد أننا ينبغي أن

نتذكر أن تجربة الخليج قد حدثت مباشرة عقب المراحل المبكرة لتفكيك النظام العالمي القديم . ولهذا ، كان ذلك الصراع يتضمن عناصر من النظامين القديم والجديد على حد سواء ، سواء في أصله أو في الطريقة التي اتبعت لحله .

وقد كان الجانب الاكثر إزعاجا في حالة الخليج الاستخدام المكثف للقوة والتدمير ، والمعاناة وضياع الارواح ، من أجل ضمان ما لا يزال في بعض جوانبه حلا غير كامل للمشكلة الاساسية . أما أكبر جانب إيجابي للحالة فيمكن في التصميم والسرعة والفاعلية التي قرر بها المجتمع الدولي ، من خلال مجلس الامن ، أن يتخذ إجراء منسقا لتحرير ضحية عدوان .

وتعلمنا تجربة الخليج أن حل المشاكل التي تهدد السلم الدولي والشرعية الدولية يتطلب تصميما هائلا وسعة حيلة . ويتطلب أيضا توافق آراء أصيل حقا في إطار المجتمع الدولي ، فيما يتعلق بطريق العمل المتبع في حالات محددة . وفي تحقيق توافق الآراء هذا ، لا ينبغي التقليل من شأن دور الجمعية العامة ، باعتبارها المحفل الدولي العالمي الحقيقي الوحيد .

وأمام الجمعية العامة دور هاما آخر بالاضافة إلى بناء توافق الآراء فيما يتعلق بالمسائل الفردية . ويتصل هذا الدور بالحاجة إلى ضمان أن تسترشد نهج المجتمع الدولي بنفس المبادئ إزاء جميع المسائل التي تهدد السلم والامن .

وللاسف ، هناك حالات عديدة - نجدها في معظم مناطق العالم - تهدد السلم والامن وتتحدى وتختبر استعداد المجتمع الدولي وقدرته على السعي من أجل إيجاد حلول عادلة ودائمة . وربما يكمن أعظم التحديات في مصاعب الشرق الاوسط التي طال أمدها . لقد عانى المجتمع الدولي إلى ما لا نهاية من هذه المشكلة - ولا سيما من لبها : قضية فلسطين .

لقد شهدت الاشهر القليلة الماضية تكثيفا للجهود من أجل بدء عملية سلام في الشرق الاوسط . وقد توجت هذه الجهود بافتتاح مؤتمر السلام في مدريد - وهو مؤتمر يستلهم الكثير من قرارات مجلس الامن ذات الصلة ، ولا سيما القراران ٢٤٢ (١٩٦٧)

و ٣٣٨ (١٩٧٣) ، وكذلك من مقترحات الجمعية العامة الراغبة إلى عقد مؤتمر سلام دولي معني بالشرق الاوسط . وقد اعتمدت الجمعية قرارا يجمع هذه المقترحات في دورتها الحادية والثلاثين ، ثم اتخذت قرارات مماثلة في كل سنة بعد ذلك .

وتؤيد مالطة تلك العملية التي بدأت في مدريد وترحب بها . ونأمل أن تتمسك جميع الأطراف ، بالرغم من المصاعب العديدة التي ستنشأ في المستقبل ، بطريق الحوار والسلم وأن تثابر في هذا الطريق ، وتبدي روح التفاهم والتوفيق التي لا غنى عنها إذا كان المراد التوصل إلى حل دائم للمشكلة .

إننا نرى في عملية السلم التي بدأت في مدريد كثيرا من العناصر الجديدة والايجابية التي تميز الآن النهج الخاص بتناول مسائل السلم والامن ، مثل غياب الاعتبارات الاستراتيجية العالمية التي تؤدي إلى تفاقم المشاكل ذات الطابع الإقليمي وتعقدها ؛ واستعداد المجتمع الدولي للاشتراك مع الأطراف المعنية مباشرة ولمساعدتها في بحثها عن حلول عادلة ودائمة ؛ والتصميم الجماعي على السعي من أجل إيجاد تلك الحلول ، من خلال الحوار السلمي بدلا من اللجوء إلى استخدام الاسلحة .

ويحقق هذا النهج ، في حالة مشاكل أخرى ذات طابع إقليمي ، نتائج إيجابية . وينطبق هذا بصفة خاصة على الحالة في كمبوديا ، كما يتضح في أفغانستان ، وقبرص ، والصحراء الغربية ، وأمريكا الوسطى وأجزاء مختلفة من إفريقيا أيضا .

ويعتبر الدور المتزايد الاهمية للمشاركين الإقليميين في المبادرات الرامية إلى ضمان حلول للمشاكل الإقليمية من السمات الهامة للنهج الجديد . ونشهد هذا الاتجاه أيضا في منطقة البحر الابيض المتوسط ، التي لم تفتقر أبدا إلى المشاكل التي ، رغم كونها إقليمية في طبيعتها ، تترتب عليها آثار خطيرة وبعيدة المدى بالنسبة للامن الاوروبي ، بل والسلم والامن العالميين أيضا .

إن الاهمية الخاصة التي تتسم بها مشاكل البحر الابيض المتوسط فيما يتعلق بقضايا السلم والامن العالميين الاوسع نطاقا تنبع من حقيقة أن المنطقة تقع على مخور ما كان يقسم الشرق والغرب عادة ، وما لا يزال يقسم الشمال والجنوب حتى الآن .

ويجري تفكيك بقايا المواجهة بين الدولتين العظميين بشكل تدريجي ، حتى في منطقتنا . وإن معاهدة ١٩٨٧ المعقودة بين الولايات المتحدة الامريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بشأن إزالة قذائفهما المتوسطة المدى والاقصر مدى - قد شهدت إزالة القذائف النووية المتوسطة المدى ذات القواعد البرية من المنطقة المتاخمة لنا . وفي هذه السنة ، في أعقاب القرارين الانفراديين المتخذين من جانب الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، بعدم وزع القذائف النووية التكتيكية على سفن البحرية بعد الآن ، ظهر احتمال بأن يمتد الحظر إلى البحار المحيطة بنا .

ومالطة ، باعتبارها بلدا منزوع السلاح في وسط البحر الابيض المتوسط - بلدا يتاثر امنه مباشرة بعملية السلم الإقليمي وتعزيز حسن الجوار - ترحب بهذه التطورات وتشجعها . ونحن ، مثل جيراننا في المنطقة ، ندرك أن المشاكل الاساسية لمنطقتنا تتصل بالبعد الإنساني كما تتصل بالبعد العسكري على حد سواء .

لقد كان التباين الاجتماعي والثقافي والاقتصادي الواضح الذي اتسمت به تقليديا الحياة على طول شواطئ منطقتنا عامل توحيد وتجزئة في آن واحد على مر التاريخ . لهذا السبب ، لا يزال بوسع شعوب البحر الابيض المتوسط أن تجد ، رغم انقسامها ، العناصر التي تجمع بينها . وانطلاقا من هذه الروح ، وفي ضوء الحالة الجغرافية السياسية الاستراتيجية ، كانت مالطة ملتقى شعوب وثقافات البحر الابيض المتوسط وتسعى إلى تقديم اسهاماتها للنهوض بالتعاون والتفاهم في منطقتنا .

إن هذه الحاجة قائمة بوجه خاص في الوقت الراهن الذي تتجسد فيه الفجوة المتزايدة بين الشمال والجنوب أيضا في التفاوت الاقتصادي المتعمق بين السواحل الشمالية والجنوبية للبحر الابيض المتوسط وما ينجم عنه من هجرة بشرية . وإزاء هذا الواقع ، تقدمت ١٠ دول في المنطقة بمبادرة إنشاء محفل غربي البحر الابيض المتوسط لدراسة ومناقشة هذه المشاكل التي تنشأ في سياق القرب الجغرافي والتباين الاقتصادي . وبعد أن أجرت مشاورات تحضيرية مكثفة ، اتفقت البلدان العشرة في محفل غربي البحر الابيض المتوسط في الجزائر في الشهر المنصرم على عقد أول مؤتمر قمة لها في مطلع العام المقبل في تونس .

وباتت مبادرة محفل غربي البحر الابيض المتوسط تتجلى في إطار عملية أوسع من التشاور بين بلدان البحر الابيض المتوسط بشأن مجموعة كاملة من المسائل التي تمس الامن والتعاون في المنطقة وخارجها . وإن فكرة عقد مؤتمر للامن والتعاون في البحر الابيض المتوسط ، على غرار مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا ، تحظى باهتمام وتأييد متزايدين في منطقتنا . وسيكون الهدف الرئيسي لمؤتمر الامن والتعاون في البحر الابيض المتوسط تعزيز عملية التعاون وبناء الثقة داخل المنطقة ، وبالتالي تهيئة الظروف التي من شأنها أن تسهم أيضا في حل المشاكل الإقليمية المحددة .

وفي هذا السياق ، يمكن أن تعتبر المبادرات الطويلة الامد للتعاون في البحر الابيض المتوسط ، وبصفة خاصة خطة العمل من أجل حماية بيئة البحر الابيض المتوسط التي يجري تنفيذها منذ أكثر من ١٥ عاما ، بالاضافة إلى المبادرات الاخيرة ، بما

فيها إنشاء اتحاد المغرب العربي ومحفل غربي البحر الأبيض المتوسط ، أساسا لإرساء تعاون إقليمي أوسع نطاقا .

وإن المبادرات المختلفة التي تطرحها بلدان البحر الأبيض المتوسط لتعزيز التعاون الإقليمي تعتبر في حد ذاتها تجسيدا للوعي بأن مسؤولية تعزيز الأمن الإقليمي في البحر الأبيض المتوسط ، كما هو الحال في مناطق أخرى ، تقع بالدرجة الأولى على عاتق الدول الإقليمية ذاتها .

وهناك أيضا وعي واضح بما تنطوي عليه المشاكل العديدة التي تواجه هذه الدول من تهديد للسلم والأمن الدوليين . ولهذا السبب ، من اللازم القيام بمشاركة أوسع من جانب المجتمع الدولي ، وبوجه خاص الأمم المتحدة .

وهذا لا ينطبق بجلاء على المشاكل الطويلة الأمد مثل مشكلة الشرق الأوسط أو مسألة قبرص أو الصحراء الغربية فحسب حيث تم التسليم بدور الأمم المتحدة في الوساطة وصنع السلام وحظي بتقدير بالغ بل أيضا على المشكلة التي برزت مؤخرا في يوغوسلافيا حيث لمست الحاجة إلى دور وساطة على الصعيد الأوروبي على أن يستكمل بمشاركة مباشرة من جانب الأمم المتحدة .

إن المسائل التي تثار في سياق الاضطرابات في يوغوسلافيا تجدد القلق إزاء العلاقة بين الهوية العرقية والوحدة الوطنية ، مسائل كان يُعتقد بأن الستار أُسدِل عليها لوقت طويل في قارة أوروبا ، وهي مسائل تهدد أيضا بالظهور في مسار الأحداث في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي . لقد أثبتت هذه المسائل طيلة هذا القرن قدرتها على الخير والشر على حد سواء وصلتها بمسائل الأمن الإقليمي والدولي . وفي ضوء هذه الشواغل ونظرا للمعاناة البشرية التي تجري في يوغوسلافيا فإن المجتمع الدولي مدعو إلى الاضطلاع بدور الوسيط وحفظ السلم .

لقد عقب عدد من المتكلمين في هذه المناقشة على الفرق الذي تقيمه لجنتنا بين مسائل نزع السلاح وتلك المتعلقة بالأمن الدولي . ومن النقاط التي أثيرت أن هذا التمييز مفتعل نظرا للعلاقة الوثيقة القائمة بين هذين الموضوعين والمسؤوليات التي تضطلع بها اللجنة الأولى بصفة خاصة في هذا المجال .

إننا نجد في هذه الملاحظات منفعة . وفي الوقت ذاته ، من الواضح أن مسائل الأمن الدولي تشمل مسائل تتجاوز بكثير تلك المتعلقة بمسائل نزع السلاح ، وهي نقطة حاولت إشارتها في ملاحظاتي السابقة . ينبغي ، ونحن نبذل جهودا من أجل تحسين فعالية مداولاتنا ، وهي جهود يؤيدها وفدي تأييدا راسخا ، ألاّ نغفل هذه الحقيقة .

السيد المعكف (الجماهيرية العربية الليبية) : سأتكلم حول البند الخاص بتعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط . تتمتع منطقة البحر الأبيض المتوسط بموقع استراتيجي هام قلما نجده في بعض المناطق الجغرافية الأخرى من العالم ، فالبحر المتوسط يربط أكبر ثلاث قارات من العالم ، ويوصل بينها وبين بقية قارات العالم ، فضلا عن كونه شريانا هاما للملاحة البحرية والجوية والتجارة الدولية .

إلاّ أن موقع هذه المنطقة الممتاز قد جعلها على مر العصور مطمعا للعديد من القوى المتصارعة والمتنافسة لبسط نفوذها وسيطرتها عليها مما جعل الوضع فيها مميزا عن بقية مناطق العالم ولا يزال هذا التنافس والصراع على أشده إلى يومنا هذا متخذا أشكالا متعددة ، فهناك الأساطيل العسكرية الأجنبية والقواعد العسكرية الأجنبية المتواجدة في بعض أجزاء المنطقة والتي تهدد أمن وسلامة واستقرار بلدان المنطقة والبلدان المجاورة لها ، وتزيد من التوتر وعدم الاستقرار فيها مما يؤثر على الأمن والسلام الدوليين .

كما يستمر الاسرائيليون في امتلاك وحيازة وتطوير قدراتهم النووية ونظم إيصالها إلى أهدافها من خلال تعاونهم المدان مع النظام العنصري في جنوب افريقيا مما أصبح لا يشكل مصدر خطر حقيقي على أمن وسلم شعوب منطقة البحر المتوسط فحسب ، بل امتد هذا الخطر ليشمل أجزاء كبيرة من القارات الثلاث ، التي يربطها البحر الأبيض المتوسط ، كما أعاق هذا النظام الجهود الدولية والتي تهدف إلى تعزيز الأمن والسلم والتعاون في المنطقة وبالتالي الجهود الرامية إلى تخفيض الأسلحة النووية وحظرها وإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في المنطقة .

ومما يزيد من خطورة هذا الوضع لجوء الإسرائيليين إلى استعمال البحر الأبيض المتوسط كحقل للتجارب على صواريخهم المتوسطة المدى التي لها القدرة على حمل رؤوس نووية ونظم إيصالها إلى أهدافها مما أصبح يهدد أمن دول المنطقة ، وما زال يذكر سقوط أحد هذه الصواريخ بالقرب من الشواطئ الليبية يوم ١٤ حزيران/يونيه ١٩٨٩ .

لقد آن الأوان لأن يستيقظ المجتمع الدولي من سباته ويتخذ الإجراءات كافة اللازمة والضرورية بشأن وقف كل أشكال التعاون مع الإسرائيليين وخاصة من قبل بعض الدول الكبرى التي تمتلك القدرة النووية ومن ثم العمل على إجبار الإسرائيليين للانصياع لقرارات الجمعية العامة وآخرها القرار ٨٠/٤٣ وقرار مجلس الأمن ٤٨٧ (١٩٨١) بشأن ضرورة اخضاع منشآتهم النووية كافة لضمانات التفتيش من طرف الوكالة الدولية للطاقة الذرية وضرورة انصياعهم للمبادرات الداعية إلى جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية وجعل منطقة البحر الأبيض المتوسط منطقة سلم وتعاون وضرورة انضمامهم إلى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية .

كما أن عدم حصول الشعب الفلسطيني على حقوقه غير القابلة للتصرف بما فيها حقه في تقرير مصيره وبناء دولته ذات السيادة وغيرها من المشكلات تعد عوائق أساسية تحول دون تحقيق الأمن والتعاون والسلام في البحر المتوسط .

إن تواجد الأساطيل الأجنبية الضخمة المتراكمة في حوض البحر المتوسط وكذلك الترسانات الأجنبية وقواعدها ودعائمها المعاونة في البحر المتوسط واتفاقيات التعاون الاستراتيجية ، تشكل خطرا على سلم وأمن هذا الحوض . وإن القيام بالمناورات العسكرية النابعة عن نوايا حربية أو ناتجة عن معاهدات عسكرية يهدد أمن وسلامة واستقرار بلدان المنطقة بأسرها ويزيد من حدة التوتر ، ويدفع بعض الدول إلى اللجوء إلى حماية نفسها على حساب ميزانية تنميتها . فكثيرا ما استخدمت هذه الأساطيل وهذه القواعد في القيام بالتهديد والاستفزاز ، وأعمال العدوان المباشر ، وغير المباشر ضد شعوب هذه المنطقة ، وضد شعوب بعض المناطق المجاورة . ولاتزال المناورات العسكرية البحرية والجوية تجريها قبالة الشواطئ الليبية بعضُ الدول خارج المنطقة ، وما الاعتداءات المباشرة على ليبيا مرات عديدة إلا خير دليل على ذلك . ولا يزال الشعب العربي الليبي يعاني من آثار العدوان العسكري الغاشم على مدينتي طرابلس وبنغازي في نيسان/ابريل ١٩٨٦ ، الذي استهدف تدمير الأحياء المدنية وقتل الأبرياء ، وتصفية قائد الثورة ، تحت ذرائع واهية ثبت للعالم كله أنها كانت عارية من الصحة . وكذلك كان إسقاط طائرتي الاستطلاع الليبيتين في البحر المتوسط ، في كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ خير دليل على ذلك . وبالاضافة إلى ذلك ، فإن التواجد العسكري ، واستمرار إجراءات المناورات العسكرية يعيقان الأنشطة البحرية ، وأنشطة التجارة البحرية والتفتيش عن المعادن والصيد البحري ، ويعملان على التشويش على الاتصالات . وفوق كل ذلك ، تأثير هذا التواجد العسكري على مياه البحر وتلوثه ، وما ينتج عنه من تهديد للموارد البحرية ، والبيئة البحرية في هذا الحوض ، خاصة إذا عرفنا أن مياه هذا البحر لا تتجدد باستمرار . ومن هذا المنطلق ، جاء في كلمة الأخ أمين اللجنة الشعبية للمكتب الشعبي للاتصال الخارجي والتعاون الدولي أمام الدورة

السادسة والاربعين للجمعية العامة للامم المتحدة ، "نكرر دعوتنا إلى تحويل هذا البحر إلى بحيرة سلام وتواصل حضاري وإخلائها من أسلحة الدمار الشامل والاساطيل والقواعد الاجنبية ... وأن تكون نموذجا للتعاون بين شعوب الشمال والجنوب ، ومثالا لنماذج الشعارات ، لا تحذير ولا عدوان بل تواصل ، وأمن وأمان ، وإطعام من جوع ، وإيواء من خوف" .

لقد أيدت بلادي جميع قرارات دول حركة عدم الانحياز بخصوص تحقيق الامن والتعاون في منطقة البحر المتوسط بغية تحويله إلى بحيرة "أمن وسلام وتعاون" . وأذكر منها على سبيل المثال لا الحصر القرارات الصادرة عن اجتماع فاليتا عام ١٩٨٥ ، ونيودلهي عام ١٩٨٦ ، وقمة هراري عام ١٩٨٦ ، واجتماع بريوني عام ١٩٨٧ ، وقمة بلغراد عام ١٩٨٩ ، واجتماع الجزائر عام ١٩٩٠ ، واجتماع أكرا عام ١٩٩١ وكل هذه القرارات والتوصيات الصادرة عن هذه الاجتماعات المنوه عنها تدعو في مجملها إلى ارتباط أمن منطقة البحر المتوسط بالامن والتعاون الاوروبي ، وتدعو إلى تحويل هذه المنطقة إلى منطقة أمن وسلام وتعاون . كما تضمنت قرارات الاجتماعات المشار إليها إلغاء كل التدابير والاجراءات القسرية التي تعيق التعاون والتنمية والحوار ، وحل المشكلات بالطرق السلمية بعيدا عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها في تسوية المنازعات . ووصولا إلى الغايات المشار إليها ، شاركت بلادي بفعالية ومسؤولية في الاجتماعات الخاصة بالامن والتعاون بين دول البحر المتوسط الاوروبية ودول اتحاد المغرب العربي ، من ضمنها الاجتماع الوزاري الذي عقد في الجزائر في تشرين الاول/ اكتوبر عام ١٩٩١ ، وكذلك الاجتماعان اللذان عقدا في المغرب وبلجيكا في نفس العام .

كما أقامت بلادي علاقات مميزة مع الدول الواقعة في وسط البحر المتوسط وكذا مع الد المطلة على شواطئه الشمالية والغربية ، وأصبحت من ضمن أعضاء اتحاد المغرب العرب مساهمة منها في ربط عرى الصداقة والتعاون والاستقرار والامن والسلام ، مستندة في ذل على مبادئ ميثاق الامم المتحدة ، ومبادئ القانون الدولي ، القائمة على أساس احتر مبادئ السيادة والاستقلال والسلامة الاقليمية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدو

وعدم استعمال القوة أو التهديد باستعمالها وعدم جواز اكتساب الأراضي بالقوة واحترام السيادة الدائمة للدول على مواردها الطبيعية .

كما ترحب بلادي بالقرار الصادر عن كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي بخصوص الإقلاع عن نشر الأسلحة النووية والتكتيكية في أساطيلهما البحرية .

تبنت بلادي قرارات الأمم المتحدة كافة المتعلقة بالأمن والسلم في منطقة البحر الأبيض المتوسط ، وتؤكد على الدور الهام الذي يجب أن يناط بالأمم المتحدة في سبيل إرساء قواعد أساسية وفعالة للسلم والأمن في المنطقة وجعل البحر الأبيض المتوسط بحيرة أمن وسلام .

السيد كاكوريس (قبرص) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن الأمن الدولي ، بصفته مفهوما وضرورة ملحة ، يكتسب أبعادا اضافية في النظام العالمي المتطور الذي يبزغ في العلاقات الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة . والمسرح السياسي الدولي المتغير ، بعد الابتعاد عن سياسات التكتلات ومفاهيم الأمن القائمة على ميزان الردع المتقلقل أو مذاهب التفوق العسكري ، يبين أهمية نظام الأمن الجماعي والحاجة الماسة إليه للمحافظة على السلم والأمن الدوليين . وتحل فيه روح جديدة من التضامن والتعاون الدوليين في جوهر العلاقات بين الدول .

وقد ظهرت هذه الروح الجديدة بوضوح لم يسبق له مثيل في موقف المجتمع الدولي إزاء الدور الاساسي للأمم المتحدة في العلاقات الدولية . وهناك اعتراف متزايد بأن الديمقراطية والأمن الدولي لا يمكن تحقيقهما إلاّ بتعزيز الأمم المتحدة والمقاصد والمبادئ التي يكرسهما ميثاقها لكي تحتل مكان الصدارة في العلاقات الدولية . وتوسيع نطاق الاحترام المتزايد للأمم المتحدة والاعتماد عليها يتمثل في الاعتراف المتزايد بأن التسوية السلمية للمنازعات يجب أن تكون المركز الذي تقام حوله العلاقات بين الدول .

وقد وضحت استجابة الامم المتحدة لغزو الكويت واحتلالها تقارب النُّهج التي يعها المجتمع الدولي عند معالجة عدوان دولة على دولة أخرى وتصحيح ذلك العدوان ريقة فعالة ، وعلى وجه الخصوص عندما يرتكب ذلك العدوان جار أكبر وأقوى عسكريا . د وضحت استجابة المجتمع الدولي أيضا التصميم الجديد على التنفيذ العام وليس نتقائي لقرارات الامم المتحدة .

قال السيد جورج فاسيليو رئيس جمهورية قبرص في خطابه أمام الجمعية العامة يوم ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ إن :

"أهم من مواجهة العدوان ... خلق نظام يجعل من أعمال العدوان هذه مستحيلة ، ويساعد على عكس مسار حالات مشابهة لا تزال موجودة . وإن منع الصراع وحسم الصراع قد كانا دائما ولايزالان من الأهداف الرئيسية للأمم المتحدة" . (A/46/PV.12 ، ص ٦)

عن طريق منع الصراع وحسم الصراع تحت مظلة نظام الأمن الجماعي ، وفي إطار المعايير الواردة في ميثاق الأمم المتحدة ، يمكن لمجتمع الأمم - بشكل جماعي أو انفرادي - أن يرسي الأسس القوية اللازمة للسلم والأمن الدوليين . ولقد تناول الأمين العام هذا الأمر بشكل مستفيض في تقريره عن أعمال المنظمة قائلا إن "[التأكيد] ينصبّ من جديد وبشكل صائب على الحاجة إلى دبلوماسية وقائية" . (A/46/1 ، الفرع خامسا)

إن المجتمع الدولي ، الذي لم يعد مكبلا بالانقسام السابق بين الشرق والغرب ، قد دلل على تفضيله روح الحوار والسلام بدلا من النزاع والمواجهة . ونحن نرحب في هذا الشأن بالتزام الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي بالاضطلاع بدور أكثر إيجابية في حسم حالات الصراع والأزمات . ونرحب أيضا بالارتقاء بدور مجلس الأمن في تناول مسائل الأمن الدولي الى المستوى المتوخى في الميثاق . لقد كانت النتيجة الخالصة لهذه الروح الجديدة هي حل العديد من النزاعات الإقليمية المزمنة بالاشتراك والفعالية المتزايدين لأمم متحدة تحولت تحولا كاملا . ويحدو وفد بلادي أمل خالص أن تستفيد نزاعات إقليمية أخرى لا تزال تفرض تهديدا على السلم والأمن الدوليين ، من هذا الاتجاه . إن حوائط الانقسام يجرى تفكيكها في العديد من مناطق العالم ، الأمر الذي يجعل استمرار الانقسامات فيما بين بعض البلدان بقايا عفا عليها الزمن لماضٍ اتسم بالمواجهة . لقد أعطى المجتمع الدولي في مجموعه رسالة واضحة بأن العالم الذي عقدنا العزم على بنائه سيكون خاليا من الانقسامات ، رغم أن البعض ما زال عليهم أن يلتزموا ، من خلال أفعالهم ، ببلوغ تلك الغاية . وبلادي ، قبرص ، وشعبها ، يتوقان

إلى اليوم الذي يزاح فيه حائط الفُرقة الذي يفصل القبرصي عن القبرصي ، وذلك عن طريق تسوية تفاوضية عادلة وصالحة .

ومع هذا ، يجب علينا أن نحترس من أن تغمرنا موجة النشوة التي زادت في أعقاب نهاية سياسات التكتلات ومد نطاق الديمقراطية والعمليات الديمقراطية الى مناطق إضافية في العالم . يجب علينا ألا نسمح لانفسنا بأن تخدعنا المظاهر إلى حد عدم الاعتراف بأن عوامل مزعزعة للاستقرار لا تزال قائمة . لقد بدأت عناصر جديدة للتوتر في الظهور ، مقوضة جهودنا الرامية الى دعم الجوانب الإيجابية للتغيرات الجذرية في الشؤون العالمية ، التي يكون فيها الامن والديمقراطية وحقوق الإنسان وتحقيق مستوى أساسي من التنمية معايير أساسية وليست مجرد أشكال من الترف .

يجب علينا أيضا أن نعترف بأن الامن لا يمكن النظر إليه بعد الآن في إطار الاعتبارات العسكرية الضيق . إن أمن كل مجتمع على حدة ، وكذلك الامن الجماعي لمجتمع الامم له وجوه متعددة ، فهو يقوم على الديمقراطية والحرية والعدالة والتنمية الاقتصادية وحقوق الإنسان والتنمية الاجتماعية والحماية البيئية ، وليس على العنصر العسكري وحده . والواقع ، أن سباق التسلح ومستوى التسلح كانا وما زالا يشكلان مصدرا رئيسيا لعدم الاستقرار ، وذلك لتحويلهما الاموال التي تمس الحاجة إليها عن مجالات أخرى . وقد أبرز الامين العام بوضوح هذا القلق عندما قال في تقريره :

"وهناك مصدر رئيسي آخر لعدم الاستقرار المزمن وهو إضفاء الصبغة العسكرية على المجتمع البشري كما تتبدى في مستوى التسلح والإنفاق العسكري في عالم اليوم . وليس التبديد الذي يأباه الضمير للموارد والطاقات إلاّ إحدى نتائجه . ومن المضرّ ، بالمثل ، استبداد الامن العسكري بالتفكير ، الامر الذي يفسد العلاقات الدولية ويعرقل تقدم معظم البلدان النامية نحو إنشاء مؤسسات ديمقراطية ثابتة" . (A/46/1 ، الفرع سابعا)

إن الامن الدولي لا يمكن تحقيقه بالإفراط في التسلح . والصلة بين نزع السلاح والامن الدولي صلة لا تنفصم عراها ، وجميع الجهود الرامية الى خفض مستويات التسلح

لا تلقى الترحيب فحسب ، وإنما تعد أساسية إذا ما أريد للسلم والأمن الدوليين أن يصبحا حقيقة .

وهذه العلاقة التي لا تنفصم بين نزع السلاح والأمن الدولي تعد أيضا موضوعا يتعلق بأعمال هذه اللجنة . وقد استمع وفد بلادي باهتمام الى اقتراح وفد كندا حول احتمال أن يكون الوقت قد حان لإعادة النظر في هيكل جدول أعمالنا ، ونرى أنه ينبغي أن يكون الاقتراح وجدواه موضع دراسة جادة .

في مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ، الذي تعد قبرص عضوا نشطا فيه ، أعيد التأكيد مؤخرا ، من خلال التوقيع على ميثاق باريس في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ ، على أن مفهوم الأمن مفهوم متعدد الابعاد ، وأنه يضم عوامل المعادلة التي أوضحتها آنفا . هذه العناصر مجتمعة تكوّن المجتمع الديمقراطي . وعملية مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا تضيف ثقلها أيضا الى الموقف الذي مفاده أن الأمم المتحدة لم يكن المقصود بها أبدا أن تحتكر عملية السلام - هذا ، دون النيل من الاعتراف بمركزية الأمم المتحدة في النظام الدولي . وهناك ترتيبات إقليمية من هذا النوع واردة في الميثاق ، ومن حيث أن هيئات مثل مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا تنطلق من مقاصد الميثاق وأهدافه ، فهي تكمّل الأمم المتحدة بحكم الدور الهام الذي تقوم به في الأمن الإقليمي بشكل خاص والأمن الدولي بشكل عام .

إن الأمن في منطقة بعينها لا يمكن النظر إليه في الإطار المحدود لجغرافيتها . وهذا المبدأ ينطبق على البحر الأبيض المتوسط وقربه من أوروبا والشرق الأوسط . والصلة بين الأمن في أوروبا والبحر الأبيض المتوسط ، على سبيل المثال ، قد اعتُرف بها في وثيقة هلسنكي الختامية الصادرة في عام ١٩٧٥ ، وفي اجتماعات المتابعة العديدة لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا .

وقد أُعيد التأكيد على الصلة الوثيقة بين أوروبا والبحر الأبيض المتوسط في ميثاق باريس الموقّع عام ١٩٩٠ ، والذي جاء به أن الأمن والتعاون في البحر الأبيض المتوسط عاملان هامان للاستقرار في أوروبا . وفي باريس ، أبرز الأمين العام هذه

الحقيقة المعترف بها منذ زمن طويل ، بالإشارة في بيانه إلى أن مشكلة قبرص مشكلة أوروبية طال انتظار حلها .

لقد شاركت جمهورية قبرص في مناسبات سابقة بلدانا أخرى في منطقة البحر الأبيض المتوسط في الدعوة إلى عقد مؤتمر للأمن والتعاون في البحر الأبيض المتوسط فيما بين الدول التي تثبت أهليتها . وسيكون هذا المؤتمر هاما بشكل خاص للنهوض بعملية الأمن والتعاون في المنطقة وتعزيزها . ولذلك فإننا نرحب بأن بلدانا عديدة في المنطقة أعربت عن تأييدها لعقد مؤتمر للأمن والتعاون في البحر الأبيض المتوسط وبأن مبادرات وجهودا من أجل مزيد من التعاون يجري القيام بها .

أود أن أنتهز هذه الفرصة لأؤكد مجددا التزام حكومة جمهورية قبرص بالترويج لمنطقة البحر الأبيض المتوسط باعتبارها منطقة أمن وسلام وتعاون ، خالية من الصراع والمواجهة . ويود وفد بلادي أن يؤكد - كما ذكر في الفقرة ٨ من القرار ٧٩/٤٥ ، المعنون "تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط" ضرورة إيجاد :

"تسوية عادلة وسلمية للمشاكل المستمرة القائمة في المنطقة ، واحترام وضمان السيادة والاستقلال والسلامة الاقليمية لجميع البلدان والشعوب في منطقة البحر الأبيض المتوسط ، والتقيد التام بمبدأيّ عدم استعمال القوة أو التهديد باستعمالها وعدم جواز اكتساب الأراضي بالقوة ، وفقا لميثاق الأمم المتحدة وقراراتها ذات الصلة" .

وقد اتُخذ ذلك القرار دون تصويت .

وفي هذا المناخ من الحوار والتعاون وكذلك الاعتراف بسيادة القانون الدولي وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية ، يحدو حكومة جمهورية قبرص الأمل في أن يتم ، وفقا لمقاصد ومبادئ الميثاق والقرارات ذات الصلة ، القضاء على الصراعات والتوترات المستمرة القائمة في منطقة البحر الأبيض المتوسط ، بما في ذلك تقسيم بلدي قبرص واستمرار الاحتلال غير الشرعي لجزء من أراضيها من جانب القوات التركية .

أود أيضا في هذه المناسبة أن أؤكد التزام حكومتي الدائم في هذا الخصوص بتسوية تفاوضية لمشكلة قبرص لصالح جميع القبارصة ، الأمر الذي من شأنه أن يسهم إسهاما إيجابيا في تحقيق السلم والأمن في المنطقة والسلم والأمن الدوليين بصفة عامة . إن قبرص لا يصح أن تظل شكلا منفردا من أشكال الانقسام ، ومن ثم رمزا للمجابهة التي ولّى عصرها .

إننا في واقع الأمر نقف في منعطف تاريخي . بيد أن لدينا ميزة النظر إلى الماضي وإدراك اتجاهاتنا ومفاهيمنا الأمنية السابقة المضللة على نحو خطير ، الأمر الذي يساعدنا في بناء مجتمع للدول يدنو ويستفيد من أمم متحدة معززة . ويمكن لكل منا ، كبيرنا وصغيرنا ، أن يسهم في هذا الجهد الجماعي . بيد أننا ينبغي أن نتذكر أن الأمم المتحدة لن تكون فعالة إلاّ بقدر ما نقدمه نحن الدول الأعضاء .

وختاما ، اسمحوا لي أن أقول إنه إذا كان طريق الحوار والسلم الذي شرعنا فيه يقودنا إلى مبتغانا ، فلن يتطلب الأمر سوى الاسترشاد ببداية ميثاقنا - الفصل الأول ، المادة ١ . ولتكن هذه العبارات قاعدة انطلاقنا على عالم يسوده السلم والأمن . إن ديباجة ميثاقنا تقول : "نحن شعوب الأمم المتحدة - وقد آلينا على أنفسنا" . ومستقبلنا يتوقف على ترجمة هذا التصميم من الأقوال إلى الأعمال .

السيد رجالي (ماليزيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : شهدنا في السنوات القليلة الماضية تطورات مثيرة للاهتمام ، منها انتهاء الحرب الباردة ، ومولد عهد جديد من التعاون بين الشرق والغرب وانتشار الديمقراطية والعمل الحرّ في شتى بقاع العالم .

ولقد بلغت أهمية التغيرات درجة أننا نشهد حاليا تركيزا جديدا على أسلوب معالجة مسألة السلم والأمن الدوليين . وفي المناقشات الجارية بشأن الموضوع ، يبدو من الواضح بشكل متزايد أن فكرة السلم والأمن تتجاوز الأفكار التقليدية الماضية . إن ضخامة وخطورة المشاكل مثل إساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع في المخدرات والأسلحة واللاجئين والفقر وعبء المديونية ، بلغتا حدّ الإضرار بأمن الدول وحتى بقائها .

ومما يبعث على الأسى أن أدى في عدد من بلدان أوروبا الشرقية انتشار الديمقراطية إلى عودة ظهور التناحرات الدينية والعنصرية التي ، إذا لم تتم السيطرة عليها ، قد تهدد بتمزيق أمم وقد تنطوي على منازعات فيما بين الدول . وفي أجزاء معينة من أوروبا ، يبدو أن هناك زيادة في النزعة العنصرية تستهدف العمال المهاجرين واللاجئين - ويحدث هذا في بلدان تزعم أنها من المناصرين الرئيسيين للديمقراطية وحقوق الانسان . وهذا مدعاة لقلق خطير ويتطلب نظر المجتمع الدولي .

هناك بُعد آخر في التغييرات الحاصلة يفرض تهديدا جديدا للسلم والاستقرار الدوليين ويتمثل في الفجوة الآخذة في الاتساع بين المركز الاقتصادي للشمال والمركز الاقتصادي للجنوب والعلاقات فيما بينهما بوجه عام . ويفاقم من هذه الحالة ميل بلدان معينة في الشمال ، وخاصة إذا كانت لم تعد تكترث بتكتلات أيديولوجية معادية ، إلى فرض الارادة على الجنوب ، بطرق تصل إلى حد فرض أفكار وقيَم معينة وتثير المخاوف من ظهور أشكال جديدة من التدخل في الشؤون الداخلية لبلدان الجنوب . وأود أن أستعير كلمات رئيس وزرائنا السيد محمد مهاتير عندما خاطب الجمعية العامة في ٢٤ أيلول/ سبتمبر ١٩٩١ قائلا :

"إن الهيمنة من جانب الدول الديمقراطية لا تقل في قمعها عن الهيمنة من جانب الدول الشمولية" . (A/46/PV.7 ، ص ٨٣)

وأحد التطورات الايجابية الهامة في التغييرات التي ما زالت تتفتق في البيئة الدولية يتمثل في الاهتمام المتزايد باستخدام الأمم المتحدة محفلا لبناء توافق الآراء

في مواجهة المنازعات الاقليمية وإصلاح دور الامم المتحدة وتنشيطه في المجالين الاجتماعي والاقتصادي .

إن الاتجاه الجديد للتعاون في الامم المتحدة ، بما في ذلك اتجاه الدول الدائمة العضوية في مجلس الامن ، قد أدى إلى تسوية عدد من المنازعات الاقليمية بالوسائل السلمية ، وهذا يتضمن الدور الهام الذي أدته الامم المتحدة في ناميبيا وفي الحالة بين إيران والعراق وفي أنغولا وفي الصحراء الغربية وكمبوديا . وفي الوقت الذي بُعثت فيه الآمال من جرّاء هذه التطورات المشجعة ، واجهتنا فجأة أحداث آب/أغسطس ١٩٩٠ . وفي حين يمكن القول إن الكويت قد حُررت بتدبير تنفيذي صادر عن الامم المتحدة ، الامر الذي يجدد الآمال في الامن الجماعي ، فإن شنّ الحرب أثار العديد من التساؤلات حول الحاجة إلى النظر الجاد في إصلاح الميثاق لضمان أن تكون أحكام تدابير الإنفاذ الجماعي بمقتضى الفصل السابع من الميثاق عملية وفعّالة ، حتى لا تحتاج الامم المتحدة بعد الآن إلى الاعتماد أساسا على دولة واحدة للاضطلاع بعمل من أعمال الإنفاذ باسم الامم المتحدة دون أن تتعرض للمحاسبة الكافية من جانب المجلس وجميع الاعضاء في المنظمة .

وأهم درس تعلمناه هو أن الحرب كوسيلة لحل المنازعات ، في ظل القوة التدميرية للتكنولوجيا والاسلحة الحديثة ، حتى في إطار الامم المتحدة ، تترتب عليها تضحيات مفرطة العِظم بشريا وماديا ، الامر الذي يلحق الضرر بعدد كبير جدا من البلدان . لذلك ينبغي أن يكون الهدف الرئيسي لمنظومة الامم المتحدة في الوقت الحاضر إيلاء أولوية قصوى لوضع آلية للدبلوماسية الوقائية من أجل ردع نشوب الصراعات ابتداء .

ومثل هذه الآلية ينبغي أن تتضمن نظام الإنذار المبكر ، وتقترن بدور فعال من جانب الامين العام ومجلس الامن ، الامر الذي يمكّنهما من الإلمام الكافي في وقت مبكر بالحالات ومن التصرف على نحو سريع وحاسم لمنع نشوب الصراع . والامين العام ، بوجه

خاص ، ينبغي أن يُعطى يدا مطلقة في التصرف توخيا للدبلوماسية الوقائية ، وحتى يكون فعّالا ينبغي أن يحظى بثقة ودعم مجلس الامن والجمعية العامة . كما قد تتطلب الدبلوماسية الوقائية وضع قوات لصيانة السلم تابعة للامم المتحدة لردع نشوب صراع مسلح .

وفي حين أن التعاون الوثيق بين الاعضاء الدائمين الخمسة أمر ضروري لفعالية أداء مجلس الامن ، هناك قلق إزاء الميل إلى قيامهم بالكثير من العمل المضموني في داخل حدود المجموعة ، الامر الذي يحولها إلى ناد خاص . وفي الوقت الذي تتوخى فيه عملية الإصلاح داخل الامم المتحدة - في جملة أمور - تشجيع الوضوح والديمقراطية والمحاسبة ، فإن لمجلس الامن ، وخاصة عندما بدأت تتضح فعاليته في التصدي للمنازعات الاقليمية ، لا ينبغي أن يعمل بشكل يتناقض مع هذا المنحى . وينبغي أن تجرى مناقشة صريحة في مجلس الامن وأن تراعى أيضا ، عندما يتعلق الامر بمسائل هامة ، آراء العضوية العريضة للامم المتحدة بما يتمشى مع روح المادة ٢٤ من الميثاق .

وفي سياق تعزيز مركزية دور الامم المتحدة في صيانة السلم والامن ، آن الاوان أيضا لان تشترك الامم المتحدة اشتراكا مباشرا وفعالا في المسائل المتصلة بجميع جوانب تحديد الاسلحة ونزع السلاح . وفي هذا الصدد ، يعتقد وفد ماليزيا أن مشروع القرار الذي أوصت به اللجنة الاولى بوضع سجلّ للاسلحة ، يرمي إلى تحقيق الوضوح في تحويلات الاسلحة وإنتاجها وتكديسها وتخزينها ، الامر الذي يساعد على بناء الثقة والصداقية فيما بين الامم . كما نأمل أن تؤدي العملية إلى الوضوح والحد من تحويلات التكنولوجيا بما فيها تلك التي يمكن أن تستخدم في إنتاج أسلحة التدمير الشامل . كذلك نأمل أن تؤدي هذه العملية في الوقت المناسب إلى تخفيض عام في النفقات على التسلح ، الامر الذي يمكّن العالم من التمتع بثمار السلم وإعادة توجيه الاموال صوب تمويل التنمية الدولية .

ويتعين على المجتمع الدولي أن ينتهز الفرصة التي يتيحها تزايد الاهتمام باصلاح وإحياء دور الامم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي ، لزيادة التعاون الدولي الذي يتيح للمجتمع الدولي المعالجة المشتركة لكثير من القضايا الاقتصادية والاجتماعية التي لها تاثير كبير على مجمل مسالة السلم والامن العالميين . والواقع أن مسالة السلم والامن الدوليين بمفهومها التقليدي ومختلف القضايا الاجتماعية والاقتصادية التي يواجهها عالم اليوم وجهان لعملة واحدة . ولا أمل للعالم في تحقيق سلم واستقرار دائمين دون تصميم المجتمع الدولي على معالجة مجموعتي المشاكل باعتبارهما على نفس الدرجة من الاهمية . والامم المتحدة بحكم طابعها العالمي - وقد تزايد عدد أعضائها حتى بلغ الآن ١٦٦ بلدا - سيكون لها دور فريد في هذا الصدد . واقتران عمليات الاصلاح الجارية في منظومة الامم المتحدة ببرنامج عمل ملائم وإطار زمني معقول من شانه أن يتيح للامم المتحدة أداء ذلك الدور . ويأمل وفد بلادي أن يرتفع أعضاء الامم المتحدة إلى مستوى ذلك التحدي .

السيد كونيك (بولندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : طلبت الكلمة لتصويب البيان الذي أدلى به أحد أعضاء وفد بولندا أمام هذه اللجنة ، في جلستها الحادية والاربعين المعقودة في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ؛ فأثناء كلمة السيد يان فورونيسكي ، ممثل بولندا ، أمام اللجنة ، بعد ظهر أمس ، بالنيابة عن الجمهورية الاتحادية التشيكية والسلوفاكية ، وجمهورية بولندا ، وجمهورية هنغاريا ، سقطت الفقرة الختامية التالية سهوا من النص المقروء . وفيما يلي تلك الفقرة التي تشكل جزءا لا يتجزأ من البيان :

"وبناء على ذلك ترى دول المثلث أنه قد يمكن للجنة أن تتبع في المستقبل هذا الاسلوب الخاص بمعالجة قضايا الامن ، بما أنه من المتوقع ، في ظل مناخ سياسي جديد يخلو من الضغائن الايديولوجية ، أن تتبع الامم المتحدة نهجا واقعيا في هذا الصدد وأن تركز جهودها على وضع خطوط توجيهية أقل إشارة ولكن أفضل بالقطع من الناحية العملية للدول أو مجموعات الدول المهتمة بصياغة ترتيباتها الامنية الخاصة" .

وأود أن أطلب إدراج الفقرة المحذوفة من هذا البيان ، على النحو الواجب ، في محاضر جلسات هذه اللجنة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيدرج التصويب الذي قام به ممثل بولندا في محاضر جلسات اللجنة .

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٤٥